گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٢ ژ.٢، ٢٠٢٣
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n2a1318

تحليل واقع الاستثمار السياحي ومعوقاتها في إقليم كوردستان بالتركيز على محافظة دهوك

د. هاشم محمد سعيد رشيد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة زاخو، قسم العلوم الاقتصادية، إقليم كوردستان، العراق
د. صلاح رمضان عبيد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة زاخو، قسم العلوم الاقتصادية، إقليم كوردستان، العراق

ملخص

يلعب القطاع السياحي دوراً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال آثارها الايجابية في خلق فرص الاستثمار من خلال جذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية، وخلق فرص العمل وزيادة الايرادات العامة، بالإضافة إلى نقل المهارات والأساليب الادارية الحديثة إلى داخل البلد، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. ويهدف البحث إلى بيان أهمية ومحددات الاستثمار السياحي، وأهم معوقاتها في اقليم كوردستان، وتم التطرق إلى تحليل واقع الاستثمار السياحي من خلال التركيز على محافظة دهوك للمدة (2007-2018)، وكشف حجم رؤوس الاموال المستثمرة في هذا القطاع ومقارنتها بالقطاعات الاخرى من حيث النسب وعدد المشاريع المنفذة. وتبين من التحليل انه وبالرغم من توافر مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مساهمة القطاع السياحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا ان الاستثمار في هذا القطاع لم يكون بالمستوى المطلوب بسبب انعدام الرؤية والخطط اللازمة لتطوير السياحة وعدم استغلال الامكانيات المادية والبشرية المتاحة بسبب عدم الاستقرار السياسي وظهور الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان، بالإضافة إلى تفاقم الازمة المالية والفساد والبيروقراطية في الاداء الحكومي. كما تبين من نتائج التحليل هذه الدراسة ان مساهمة الاستثمار الاجنبي في اقليم كوردستان وخصوصاً في محافظة دهوك كان متواضعاً خصوصاً بعد سنة 2014. إذ كان الجزء الاكبر من الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي كانت محلية، في الوقت الذي تحتاج هذا القطاع إلى تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي معاً بهدف تطويرها وتأهيلها إلى مستوى المطلوب.

هذه التعليمات تعطيك إرشادات لإعداد الأوراق البحثية للمجلة الأكاديمية لجامعة نوروز. استخدم هذه الوثيقة كقالب إذا كنت تستخدم ميكروسوفت ورد 2010 أو أحدث. وإلا، فاستخدم هذه الوثيقة كمجموعة تعليمات. حجم الورقة 8.5 بوصة عرض 11 بوصة ارتفاع. شكل هذه الورقة هو نص عمودين مع ٣،٥ بوصة لكل عمود و ٠،٢ بوصة تباعد. الهوامش العلوية والسفلية هي ٠،٧ بوصة في حين أن الهوامش اليسرى واليمنى هي ٠،٦٥ بوصة. يتم كتابة الوثيقة بأكملها مع نوع الخط "Arabic Typesetting". حجم الخط من؛ العنوان الرئيسي هو ٣٦ عادي، وأسماء المؤلف هي 14 غامق، وانتماء المؤلف هو 14 عادي، رأس الملخص 18 غامق، رؤوس الأقسام هي 16 غامق ومرقم، ورؤوس الأقسام الفرعية هي 14 غامق ومرقم. سيتم تنسيق الملف الإلكتروني من الورق الخاص بك أبعد من ذلك في أجنو. تحديد جميع الرموز المستخدمة في الملخص. لا تذكر الإشارات في الملخص. وينبغي أن يكون الملخص مجزأ بذاته ولا ينبغي أن يتجاوز ٢٠٠ كلمة. بالنسبة إلى عنوان المخطوطة، استخدم 13 كلمة كحد أقصى، مع تضمين أكبر عدد ممكن من مفاتيح الكلمات.

مفاتيح الكلمات: القطاع السياحي، الاستثمار، الاستثمار السياحي، إقليم كوردستان، دهوك.

1. المقدمة

يعد الاستثمار السياحي من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال وتأهيل القوى العالة وذلك بتنويع الخبرات في ميدان القطاع السياحي. وهذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية (العملات الصعبة) وزيادة التوسع في المناطق السياحية. كما تعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن صناعة السياحة تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بها. حيث ان الاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخاً ملائماً للاستثمار، الى جانب محفزات عديدة اهمها قوانين وتشريعات تتعلق بالاستثمار المحلي او الأجنبي.

ويعتبر الاستثمار السياحي خطوة مهمة في تنويع موارد إقليم كوردستان وخلق هيكلية اقتصادية متطورة وتنويع مصادر ألدخل لما يتمتع به الإقليم من الامن والاستقرار التي تعد من العوامل الأساسية للمستثمرين في الولوج الى الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي. ويتطلب من أصحاب وصناع القرار عرض الفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع السياحة وبالتعاون مع القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا الاتجاه لوضع وتصميم استراتيجية واضحة المعالم لتنمية القطاع الخاص وتسهيل فعالياته على أساس المنافسة الاقتصادية السليمة وفق آليات اقتصاد السوق وإن تفعيل القطاع السياحي والاستثمار فيه تعد من الفرص المربحة إذا اعتمدت على آليات وبرامج الجدوى الاقتصادية بحكم ما تتمتع به اقليم كوردستان من كافة المقومات السياحية.

1.1 مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة من الحقيقة المرة وهي أن اقليم كوردستان تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية وهذا ما أدى إلى تعرضها للصدمات السعرية، الامر الذي يتطلب الاهتمام بتطوير الإمكانيات وزيادة مساهمة القطاع السياحي في تكوين

الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن اقليم كوردستان يمتلك كافة المقومات الطبيعية والتاريخية والدينية والاثرية، إلا أنها لم تستثمر هذه المقومات بالشكل الأمثل مما يؤدي الى فقدان المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من هذا النشاط الاقتصادي.

2.1. هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف الاتية:

- التعرف على مفهوم وأهمية واهداف ومجالات الاستثمار السياحي.
- التعرف على محددات الاستثمار السياحي ومعوقاتها.
- التعرف على واقع الاستثمار السياحي في إقليم كوردستان بالتركيز على محافظة دهوك.

3.1 أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من الحقيقة أن القطاع السياحي في الإقليم أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتنميته تعد امرا ضرورياً في الوقت الحاضر من اجل تنويع مصادر الإيرادات في ظل الازمة المالية التي تعاني منها خلال عدة سنوات، وتخفيف من مستوى اعتمادها على الايرادات النفطية لتمويل الموازنة وتغطية النفقات المتزايدة وتلبية احتياجات المجتمع.

4.1 فرضية البحث

تكمن فرضية البحث في الحقيقة انه توجد في إقليم كوردستان كافة مقومات السياحة (الطبيعية والدينية والاثرية)، لذا تتطلب ضرورة وجود إستراتيجية مبنية على دعم وتطوير القطاع السياحي وايلاء هذا القطاع أهمية كبيرة باعتباره مصدراً مهما لإيرادات إقليم كوردستان وإيجاد فرص العمل وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات المحلية.

5.1 منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي في البحث لغرض الوصول الى تحقيق فرضية البحث بالاعتماد على كافة المصادر والمراجع العلمية والإحصاءات الرسمية الخاصة بالاستثمار في الاقليم وصولاً الى تحقيق اهداف البحث.

6.1 هيكلية البحث

لغرض الوصول إلى اهداف البحث والتحقق من صحة فرضيته تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث اساسية، تناول المبحث الاول الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي من حيث أهمية واهداف ومتطلباتها. في حين تناولنا في المبحث الثاني دراسة مقومات جذب الاستثمار السياحي في إقليم كوردستان العراق وأهم معوقاته، اما في المبحث الثالث والاخير، فقد تم تخصيصها لعرض وتحليل واقع الاستثمار السياحي في الإقليم بالاعتماد على البيانات والاحصاءات الرسمية وبإشارة خاصة الى محافظة دهوك وتحليل نسبة التدفقات الاستثمارية إلى هذا القطاع ومقارنتها مع القطاعات الاخرى.

1. الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي

تشكل السياحة أحد أهم مصادر الدخل الوطني لكثير من الدول، بل إنها تحتل مكانة متقدمة في حفز نمو الدخل والتوظيف في قطاعات الاقتصاد المختلفة للعديد من الدول، وتتنوع الجوانب الإيجابية للتنمية السياحية في جذب الاستثمارات في المشاريع السياحية والمشاريع الأخرى ذات الصلة، وزيادة مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن اسهاماتها في توفير فرص وظيفية جديدة. حيث تعد النشاط الأكثر اعتماداً على العنصر البشري مقارنة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الاخر. كما يسهم السياحة في زيادة الطلب على العديد من الخدمات والمنتجات كالنقل والسكن والمواد الغذائية والخدمات المصرفية والترفيهية، بالإضافة الى السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستخدمة في السفر والسياحة والمحافظة على التراث الثقافي والطبيعي للدول.

1.2 مفهوم الاستثمار السياحي

يكتسب قطاع السياحة اهمية لا تقل عن أهمية القطاعات الاقتصادية الاخرى، وقد يحتل هذا القطاع المرتبة الاولى من بين القطاعات الاخرى في العديد من دول العالم خصوصا الدول غير الريعيه، بالرغم من وجود بعض المقومات لهذا القطاع في اقليم كوردستان العراق وخصوصاً في محافظة دهوك، الا انه لم يحظى بالاهتمام اسوة ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني وان كانت هي لم تحظى بالاهتمام ايضا.

إن الاستثمار السياحي يشير عادةً إلى المشاريع الاستثمارية في الارض ورأس المال والآلات وتحديث البنى التحتية الارتكازية للقطاع العام، مما يعني توجيه المشروع للنظر في الاستثمار في البنى التحتية الارتكازية من قبل كل من القطاعين العام والخاص (Driml & Robinson, 2010: 2). كما يعرف البعض إلا انه ذلك الجزء من الامكانيات الإنتاجية الموجهة إلى تكوين رأس المال

السياحي سواء المادي أو البشري بهدف زيادة الطاقة السياحية للبلد، كالفنادق والمدن السياحية والمطاعم والطرق والنقل السياحي (الدباغ، 1981: 101). وهناك من يعرفها بأنها القدرة على تحقيق الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة، من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتحسينها، وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة (بولص، 1989: 40). كما يعرف الاستثمار السياحي بأنه توظيف الاموال والمدخرات في اقامة المشاريع الإنتاجية الاقتصادية، عن طريق توظيف المدخرات المتاحة في شراء او انتاج المعدات والآلات والأجهزة والمباني واستخدامها في زيادة الطاقة الإنتاجية، اذ تعمل الطاقة الإنتاجية على توفير المزيد من الخدمات لأفراد المجتمع كتوفير فرص العمل وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية (الزهراني وقسيمة، 2008: 16).

هناك من لا يحصر مفهوم الاستثمار السياحي بجانب العرض فقط بل يمكن القول إنه سلسلة العمليات المركبة التي تحدد أوجه ومجالات الإنفاق والتمويل الاستثماري، الهادفة إلى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليتلاءم مع الطلب المتوقع عليه، بما يخدم أهداف التنمية السياحية المستدامة والمسؤولة، في ظل ظروف بيئية ذات أبعاد اجتماعية وتراثية وثقافية واقتصادية وحضارية ومادية شديدة الاقتصادي، بما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية وما يستلزم تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في إطار رؤية اقتصادية كلية (مكاوي، 2014: 16). فالاستثمار السياحي في مجال تكوين المخزون السلعي أصبح وارد ومحتمل عندما يصل القطاع السياحي الى حالة كبيرة من التطور. لذا يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه يمثل استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بأشكالها المختلفة لبناء طاقات انتاجية جديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة وتوسيعها فضلاً عن جميع الاضافات الى المخزون السلعي وتعويض الاندثار الذي يصيب الطاقات الانتاجية القائمة في النشاط (شبر، 2017).

يشير الخبراء إلى أن مشروعات الاستثمار في الموارد السياحية بمختلف أشكالها تعد من أهم مصادر توفير رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية. فالإنفاق الاستثماري السياحي هو إنفاق شديد الفاعلية وقوي التأثير في كل من الناتج المحلي بصفة خاصة، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة. حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري على المشروعات السياحية ليس فقط إلى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تسهم في خلق المزيد من فرص العمل أيضا، وتوفير الموارد بالنقد الأجنبي وتعزيز ميزان المدفوعات (الحناوي، 2000: 235).

نستنتج مما سبق ان الاستثمار السياحي هو جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد، وان التركيز على الاستثمار السياحي دون تحقيق استثمارات في القطاعات الأخرى، سوف يجعل من القطاع السياحي، قطاعاً تابعاً للخارج يستورد كل مستلزماته من الخارج، مما تفقد ميزة الترابطات القطاعية بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وما يترتب عليها من آثار ومميزات إيجابية للاستثمار في هذا القطاع.

2.2 خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الاخرى سوف يتم ايجازها فيما يلي (نسرين، 2006: 31-32):

- يحتاج الاستثمار السياحي الى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية.
- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.
- تتميز المشاريع الاستثمارية السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فان ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الاموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الاموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي.
- طول مدة إنشاء المشروع السياحي فقد تصل إلى سنوات تبدأ من اختيار الموقع وشراء الأرض وإجراء المعاملات اللازمة لذلك ثم التعاقد مع الجهة المنفذة للمشروع وجهات أخرى للتأثيث، وقد يتطلب ذلك استيراد الكثير من المستلزمات التي قد لا تتوفر في الأسواق المحلية بالذات في الدول النامية.

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية مختلفة.
- إن الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى، ويعد الاستثمارات في السياحة من الصادرات غير المنظورة ولا يمكن نقلها من مكان لآخر (محمد وسمية، 2014: 5).
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلاً فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- يمكن أن يكون الاستثمار السياحي محفزاً لتنمية مناطق غير نامية أو أقل نمواً.
- يعتبر الاستثمار السياحي مصدراً للدخل القومي، إذ يعد أهم قطاعات الصادرات غير المنظورة، كما يمثل رافداً ومصدراً مهماً من مصادر الدخل الوطني لعديد من الدول (السعيد وآخرون، 2018: 256).

3.2 أهداف الاستثمار السياحي

يهدف الاستثمار السياحي في أي بلد ما الى تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، من خلال المنافع والفوائد الاقتصادية المترتبة منها مساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وما ينتجه من السلع والخدمات، فضلاً عن تدفق رأس المال المحلي والأجنبي والعملات الصعبة إلى السوق المحلي. مما ينتج عن ذلك التحسن في ميزان المدفوعات للدولة وتنويع مصادر الدخل، فضلاً عن الأثار غير المباشرة الناتجة من زيادة فرص العمل الجديدة وتخفيض البطالة مما ينعكس ايجابياً على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (سعيدي والعمراوي، 2013: 101 ـ 103).

نظراً لاختلاف أهداف الاستثمارات في القطاع العام عن الاستثمار في القطاع الخاص، يجب التأكيد أولاً بأن تعظيم الأرباح هو الهدف المنشود لأي نشاط خاص وهو حافز رئيس لإنفاق رؤوس الأموال في القطاعات الاستثمارية المختلفة، ولا يتصور قيام شركات القطاع الخاص بالإنفاق على المشاريع الاستثمارية دون حافز الربح، وكلما نجحت شركات القطاع الخاص في إقامة مشاريع مربحة زاد الحافز إلى مزيد من الاستثمارات وتحقيق الأهداف الوطنية، إذ لا تعارض بين هدف الربح للقطاع الخاص وأهداف الاقتصاد الوطني في النمو والتشغيل، اما فيما يتعلق باستثمارات القطاع العام فإنها تذهب مباشرة إلى تحقيق الأهداف الوطنية، أي النمو والتشغيل والارتفاع بمستوى المعيشة، بل وتحفيز مشاريع القطاع الخاص على مزيد من الاستثمارات (البنا، 1998: 127).

ان الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو ألربح وان زيادة الاستثمار في القطاع السياحي يزيد عدد السواح ومن ثم زيادة المداخيل ألسياحية مما يستلزم تطوير البنى التحتية والخدمات العامة الذي ينتج عنها اثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى حتى تسني الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي، وبما يحققه من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة فرص العمل (سعيدة واخرون، 2018: 10).

3. محددات المناخ الاستثماري السياحي في محافظة دهوك

من الطبيعي إن مناخ الاستثمار في اي دولة يتحدد بمجموعة من العوامل التي تؤثر او تحدد فرص الاستثمار من حيث معدل الربحية المتوقع ودرجة المخاطرة. وبعض العوامل المحددة لمناخ الاستثمار السياحي يتماثل او يتطابق مع العوامل المحددة لمناخ الاستثمار في البلد بصفة عامة وبعضها يتعلق بالقطاع السياحي بصفة خاصة وما يحكمه من تشريعات وسياسات تنظيمية او عوامل اقتصادية او سياسية وغير ذلك.

في كثير من الدراسات التي تناولت مشاكل القطاع السياحي يتم استبعاد تحليل أثر الازمات الأمنية او السياسية في الخارج او الداخل على مناخ الاستثمار السياحي وذلك لعدة أسباب (السخاوي وآخرون، 2012: 26-27):

- هذه الازمات معروفة لأنها عادة قصيرة الاجل او طارئة، بينما الاستثمار قرار طويل الاجل ولذلك ينبغي ان يرتكز الاهتمام على العوامل المستديمة او المستمرة المؤثرة في مناخه.
- انه إذا افترضنا تكرار الازمات مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني او السياسي على مدى يزيد عن العام او العامين فان لك قطعاً مما يعكر صفو مناخ الاستثمار تمام ولا يحتاج هذا الى اثبات.

ومن الناحية النظرية تشترك جميع البلدان وجميع القطاعات الاقتصادية في عدد من العوامل التي تؤثر في المناخ الاستثماري. ولكن من الأهمية بمكان التعرف على طبيعة كل عامل من العوامل والاهمية النسبية الموجودة ودرجة تأثيره في كل بلد

من البلدان وفي كل قطاع من القطاعات داخل كل بلد على مناخ الاستثمار، وهو الامر الذي يستلزم القيام بدراسات نظرية وتطبيقية متخصصة والدراسات النظرية لها أهميتها في تحديد المقصود بمناخ الاستثمار والبحث عن العوامل التي يمكن ان تؤثر فيه مع بيان دور كل منها واهميته. اما الدراسات التطبيقية فتلزم لاختبار صحة التحليل النظري، وهي من جهة تعتمد على استقصاء اراء المستثمرين ومن جهة أخرى على ما هو متاح من بيانات إحصائية ومعلومات.

مع الاهتمام الكبير في السنوات الأخيرة بقضية مناخ الاستثمار، قام البنك الدولي (World Bank) بأعداد تقرير شامل بعنوان مناخ استثماري أفضل لكل واحد. ولكن بينما أرسي هذا التقرير القواعد النظرية الخاصة بالعوامل المحددة لمناخ الاستثمار وكيفية قياسها واتاح قدر كبير من البيانات الإحصائية لعديد من بلدان العالم. ومن هنا سوف نتطرق إلى جملة من العوامل ومحددات المناخ الاستثماري السياحي في محافظة دهوك.

1.3 الاستقرار السياسي

يعد حالة عدم الاستقرار السياسي مفهوما معقداً ومتعددة الابعاد له العديد من المفاهيم والتفسيرات، حيث يوصف بأنه وجود حالة غير طبيعية في بلد ما تمت فيه الإطاحة بالحكومة، أو تسيطر عليها الفصائل السياسية بعد انقلاب عسكري، بحيث تكون المتطلبات الوظيفية الاساسية للسيطرة على النظام الاجتماعي وصيانته غير مستقرة. ويمكن تحديد عدد من الابعاد المختلفة لعدم الاستقرار السياسي في السياحة الدولية مثل الحروب الدولية والاهلية والانقلابات والارهاب وأعمال الشغب والاضطرابات السياسية والاجتماعية (O'Sullivan & Hal, 1996: 108).

أن الهدف الأساسي للسياسات السياحية هو دمج الفوائد الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والاقتصادية للسياحة بشكل متماسك من أجل تحسين نوعية الحياة العالمية وتوفير أساس من أجل السلام والازدهار. إذ تتشابك الجوانب السياسية للسياحة مع عواقبها الاقتصادية باعتبار ان السياحة ليست مجرد استمرار للسياسة ولكنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي العالمي. حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات المدنية والحروب إلى زيادة إدراك بالمخاطر ويولد هذه الحالة دعاية سلبية، مما يؤدي إلى انخفاض حتمي في عدد السواح الوافدين، ويمكن أن تتأثر عملية صنع القرار والوجهات بشدة مع عواقب اقتصادية سلبية كبيرة حيث يستبدل السواح وجهات او مناطق عطلاتهم. إذ أن وجود ظروف سياسية مستقرة يمثل شرط اساسي لزيادة السواح الوافدين (Sarah JR Ryu, 2005: 2-11).

تخبرنا التجارب السابقة أن الصراعات السياسية يمكن أن يكون لها تأثير كارثي على الاقتصاد منها ارتفاع تكاليف الانتاج وفقدان القدرة على المنافسة. كما يمكن للنزاعات الداخلية في ظل ظروف معينة أن تحول البلد إلى حالة البلدان الهشة، مما تفقد هذه البلدان والمليئة بالصراعات القدرة على تطوير علاقات بناءة داخل مجتمعاتها وغالبًا ما تعاني من ضعف قدرة أداء حكوماتها، مما تجعلها عرضة للصدمات الداخلية والخارجية أكثر من بلدان اخرى (Shonchoy & Tsubota, 2014).

أن حالة عدم الاستقرار السياسي في الوقت الحاضر أصبح مصدر قلق للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم ومنها اقليم كوردستان بغض النظر عن حالة التنمية أو نظامها السياسي.

2.3 الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي في اي بلد من أهم العوامل المشجعة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية إلى القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي في محافظة دهوك، لكونها تلعب دوراً هاماً في تكوين المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الاموال. وتختلف وجهات النظر حول تفسير مفهوم الاستقرار الاقتصادي، يتخذ البعض منهجًا يؤكد أن جميع الاقتصادات مستقرة باستثناء ظروف التقلبات، حيث إنهم يميلون إلى النظر في التقلبات الواسعة نسبيًا في الاقتصاد كجزء من استقراره الطبيعي (Hausmann, 1996).

إن مفهوم الاستقرار الاقتصادي غير مؤكد بسبب طبيعته ويخضع لتفسيرات مختلفة، حيث يمكن تفسير تباين السياسات التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي بشكل مختلف، ويتكون الاستقرار الاقتصادي من أوجهه نظر كلية التي تدل على الأدوات في أيدي الحكومة والأهداف المطلوب تحقيقها، إذ إن الغرض من تحقيق الاستقرار الاقتصادي بأدوات السياسة العامة والنقدية مهم للغاية فيما يتعلق باستقرار الأداء الاقتصادي أو أداء الاقتصاد الكلي. وينقسم الاستقرار الاقتصادي إلى استقرار داخلي واستقرار خارجي، حيث يوفر

الاستقرار الداخلي استقرار الأسعار والعمالة الكاملة والنمو الاقتصادي، ويحدث تدهور الاستقرار الداخلي في شكل التضخم والبطالة. الجانب الآخر من الاستقرار الاقتصادي وهو الاستقرار الخارجي هو ضمان تحقيق الاستقرار في ميزان

المدفوعات (ozpence,2017: 42-43).

يعتبر البعض أن الاستقرار الاقتصادي مرتبط بالبنية الأساسية للاقتصاد. فالبلدان التي تتركز في الاقتصادات القائمة على الزراعة، على سبيل المثال، هي بطبيعتها اقتصادات منخفضة النمو (واستقرار منخفض). في حين أن تلك التي تركز على الخدمات، ستظهر نموا مرتفعا (واستقرارا). حيث يمكن قياس النمو الاقتصادي أو الاستقرار من خلال زيادة إجمالي الناتج القومي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي للفرد أو بمتوسط الزيادة في الإنتاج لكل عامل على المدى القصير، إذ أن التباين الاقتصادي هي جزء من دورة الأعمال، وإن عدم الاستقرار تنعكس في وجود تقلبات أو اختلافات شديدة في تلك الدورة (Dressler & Burns, 2004: 2). وهناك إجماع كبير بين علماء الاقتصاد على أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يكون هناك نمو ثابت. ومع ذلك، يمكن قياس هذا النمو بأشكال عديدة. يعتقد الكثيرون أن القياس الحقيقي للنمو الاقتصادي والاستقرار يجب أن يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

3.3 ارتفاع درجة المخاطر المالية

ترتبط المخاطر المالية أساسا بنوع المشروع الاستثماري، خاص أو عام، أجنبي أو محلي. وأيضا لها علاقة بأغلب أنواع الهياكل السياحية الاساسية الهادفة للربح. وفي العديد من الحالات، تعتبر العقبات المالية أكبر مشكلة يواجه المستثمرين عند وضع خطط استثمارية سياحية مما قد يدفعهم في الكثير من الحالات إلى التخلي عن تلك المشاريع. مثال على ذلك، قد ترتبط مشاريع البنية التحتية السياحية، أو استغلال فضاءات الترفيه، أو الاستثمار في المطاعم والمقاهي بتوجيه من الالتزامات الاقتراض الطويل الاجل. وهنا تطلب الجهات المانحة إظهار كفاءة المشروع وقدرته على سداد الديون وفق جدول زمني محدد. وبالتالي فإن مخاطر التخلف عن السداد تعتبر مصدر قلق لدى الجهات المستثمرة. (مراد وصالح، 2018: 136).

لقد اتخذت الحكومات في البلدان النامية تدابير مدروسة لصالح تنمية قطاع السياحة، وتشمل هذه التدابير الحوافز المالية والتعاون مع مستثمري القطاع الخاص لتطوير السياحة وخدمات الضيافة، نظرًا لحقيقة أن السياحة هي مشروع اقتصادي عالي المخاطر. فقد لا يرغب معظم مستثمري القطاع الخاص في الاستثمار في المشاريع السياحية الجديدة التي هي في مرحلتها الاستكشافية أو التي لا تضمن مكاسب رأسمالية على الاستثمارات الرأسمالية والسياسية طويلة الأجل والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. (Nawaz & Hassan, 2016: 583).

إن المخاطر المالية الاستثمارية في مجال السياحة في محافظة دهوك وفي كافة مدن اقليم كوردستان غالباً تتركز في العوائق التنظيمية والمصرفية مثل عدم القدرة على تحويل الاموال، أو مخاطر تغطية رأس المال والارباح، وكذلك مخاطر القرب غير المتوقع للاستثمار من التطورات المتضاربة في بيئة النشاط خصوصاً في المناطق الجبلية القريبة من الحدود التركية.، ومع ذلك تتبادر الحكومة بأنشاء البنية التحتية المطلوبة لدعم وتطوير صناعة السياحة من أجل إعطاء الثقة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع.

4.3 انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر

معدل العائد على رأس المال المستثمر هو مفهوم مركزي في التحليل المالي، الغرض من حسابها بشكل عام هو قياس الأداء المالي، وتقييم مدى استصواب المشروع واتخاذ قرارات بشأن تقييم الشركات. حيث يستخدم مستخدمو البيانات المالية بشكل منتظم معدل العائد المحاسبي (ARR) بدلاً من معدل العائد الاقتصادي (IRR) لتقييم أداء مؤسسات القطاع العام والشركات واتخاذ القرارات بشأنها (Feenstra & Wang, 2000). إن أي نشاط استثماري غالبًا ما يتطلب أن تتجاوز معدل العائد الداخلي ما يمكن اكتسابه بدون مخاطر. وسيكون هذا مهماً خصوصاً إذا كان المشروع التجاري الجديد ينطوي على مخاطر كبيرة (كالمشاريع السياحية)، وسيكون معدل العائد الداخلي المرتفع الذي يتطلبه العمل بمثابة مكافأة للمخاطر الإضافية التي يواجهها العمل في المشروع الاستثماري (Fitzherbert et al, 2010: 10).

بالرغم من أن القطاع السياحي في محافظة دهوك جاءت بالمرتبة الاولى من حيث عدد ونسب المشاريع الاستثمارية إلا ان هذه المشاريع تتميز بانخفاض الكفاية الحدية

لرأس المال المستثمر بخلاف المشاريع المنفذة في القطاعات الاسكان والتجارة والصناعة التي تدر ارباحاً عالية ومضمونة وسريعة.

5.3 البنى التحتية الارتكازية

أن دور الدولة ضروري في الإشراف على الأنشطة السياحية والسيطرة عليها وفي بعض الحالات، حتى تسهيلها. وأن القطاع العام يساعد على نمو السياحة من خلال تحسين تطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار الخاص في تشييد الفنادق، والحفاظ على معايير الجودة وحماية السياح. إن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لخلق أفضل بيئة لتحفيز نمو الإنتاج الكلي لها تأثير مباشر على السياحة أيضًا، كما أن التدخل الحكومي له تأثير كبير في صناعة السياحة، حيث يتعين على الدولة أن تقوم باستثمارات هادفة استراتيجيًا لخلق بيئة مواتية لأداء سياحي أفضل. أن الاستثمار في البنية التحتية العامة هو عامل إيجابي وهام يؤثر على النمو والتنمية. وهو أحد المحددات الهامة لنمو الطلب على السياحة، ونمو قطاع السياحة، وفقًا لمسح أجرته منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (1996)، والذي يتضمن دراسات حالات من مختلف البلدان المتقدمة والنامية، لعبت الحكومات دورًا رائدًا في المراحل الأولى من تطوير السياحة. وذلك لأن الاستثمارات الضخمة مطلوبة في المرحلة الأولية لوضع التخطيط وتوفير المرافق الأساسية والقاعدة والترويج السياحي من خلال تطوير البنى التحتية لفتح المناطق السياحية وخلق مناخ من الثقة للمستثمرين في القطاع الخاص (Nawaz & Hassan, 2016: 583).

6.3 الوعي السياحي داخل المجتمع

يشكل الوعي السياحي أهمية كبيرة في تحسين الصورة السياحية للإقليم ومحافظة دهوك والتقليل من بعض الآثار السلبية التي ترافق صناعة السياحة، ويكون ذلك من خلال بناء مجتمع مثقف سياحيا، تبنى هذه الثقافة على أساس إدراك ووعي عالي لأهمية القطاع بما يساهم في تشكيل محيط سياحي سليم، وهذا الوعي لا يتحقق إلا من خلال تظافر جهود كافة الجهات داخل المجتمع. والمسألة الأخرى أن وعي وإدراك المواطن بأهمية السياحي لا يرتبط بالجانب الاقتصادي فقط بل يرتبط بالخصوصية الثقافية للدولة ويحمل مضامين متعددة مرتبطة بالهوية والانتماء نقصد بالوعي السياحي هو إدراك وفهم الافراد للسياحة وأهميتها الاقتصادية وتقدير للتنمية السياحية وهو جملة من الآداب والسلوك والتعامل مع السائح واحترامه، وعدم استغلاله أو التضيق عليه، أو النظر إليه على أنه مصدر للربح، إنما ضيف كريم. لذا يجب الترجيب به وتقديره باعتباره مصدر يحقق فائدة اقتصادية للبلد المضيف (حكيمه وآخرون، 2017: 39).

هذه المفاهيم تحتاج إلى تنشئة اجتماعية قائمة على نقل وبث القيم والعادات والتقاليد والمفاهيم وكل ما هو ذا قيمة في ثقافة أو حضارة الوطن والتي تساهم في الوصول إلى حالة عالية من الوعي السياحي (ابو رمان، 2013: 119-120).

7.3 ضعف وغياب الدعم الحكومي

يعاني اقليم كوردستان عموماً ومحافظة دهوك خصوصاً من ضعف وغياب الدعم الموجه للسياحة والاستثمارات ذات الصلة بها بالإضافة الى انعدام الشفافية القانونية والتنظيمية. إذ أن اغلب الادوات المستخدمة لجلب الاستثمار تشمل الحوافز الضريبية، والاعانات، وتسهيلات الموافقة على الاستثمار بعيداً عن الروتين والبيروقراطية، وتسهيل الوصول على الائتمان (ضمانات القروض) ...والخ. كما ان مستثمري الخدمات السياحية يحتاجون للفهم السهل والواضح لصورة القوانين والأنظمة ومتطلبات الاستثمار الحكومي، لان الدول النامية يعانون من مشكلة ازدياد تكلفة المعاملات ومخاطر انتهاك القوانين واللوائح التنظيمية (مراد وآخرون، 2018: 138-139).

4. مقومات الاستثمار السياحي في اقليم كوردستان العراق

طالما ان السياحة في جانب أساسي منها تمثل مطلب اقتصادي، لذا فهي تساعد على زيادة حركة المد العمراني وتخطيط المدن السياحية وتعبيد الطرق وتطويرها، واستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة في تصنيع المنتجات التي تساعد على الجذب السياحي، مع توفير البيئة المناسبة للسواح وتحسن الخدمات المقدمة لهم بما يضمن تطور النشاط السياحي، والسياحة ترتكز على مقومات بعضها طبيعي والأخر بشري ومادي (معراج، 2004: 22):

1.4 المقومات الطبيعية

وتشمل كل الظروف المناخية والموقع الجغرافي، اي كل مظاهر جذب السواح، كالمقومات البشرية (تشمل الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم، الشواهد، الفنون الشعبية وثقافة المجتمع)، والمقومات المالية (مثل مدى توافر البنى التحتية وتطور مختلف القطاعات الاقتصادية كالصناعة والاسكان والبنوك). لذا ان توافر كل هذه المقومات الطبيعية يعد من مميزات الموقع الجغرافي لإقليم كوردستان ومنها

محافظة دهوك والذي تجعل منها مركزاً لجذب واستقبال السواح من مختلف المناطق الاخرى، بالإضافة إلى أنها تتمتع بمكانة اقتصادية مهمة باعتبارها تمتلك المعبر الحدودي بين العراق وتركيا.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الأعلام على جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على ابراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

كما ان هنالك العديد من المقومات السياحية المستمدة من البيئة المحيطة بنا، وهذه المقومات تستحق الاهتمام بها سواء من حيث الاستغلال او الإدارة وهي على النحو الآتي:

- المقومات البيئية الطبيعية: ان خصائص البيئية الطبيعية لها دور لا يمكن تجاهله في تحديد المواقع السياحية وانماط النشاط السياحي وحركة تدفق السواح ومدة اقامتهم والمواسم السنوية التي تلائمهم وتتمثل هذه الخصائص في:
  - الموقع الجغرافي المناسب وما يتضمنه من خصائص التضاريس واشكال سطح الأرض اليابسة، والماء والجبال، والهضاب، الصحراء. الخ.
  - الأحوال المناخية مثل ارتفاع وانخفاض درجة الحرارة وتساقط الامطار والثلوج.. ,الخ.
  - الكائنات الحية البرية والمائية من نباتات وحيوانات.
  - مقومات البيئة الاجتماعية: تعتبر البيئة الاجتماعية مجموعة من النظم والقوانين والأعراف والتقاليد والعادات التي تسود في مجتمع ما، والتي تنظم اطارها الحياة الاجتماعية والثقافية، وهي تعتبر أحد اهم المغريات السياحية لأنها تعكس الصورة الحقيقة للمجتمع المحلي وخصائص الشعوب من اخلاق وعادات وحسن استقبال السواح (الجلاد، 2001: 40).

تشكل الموارد الطبيعية الوعاء اساسي لقيام السياحة، حيث تعتبر المادة الاولية الرئيسية التي تدخل في العملية الإنتاجية لصناعة السياحة. وهي منتجات سياحية من صنع الخالق سبحانه ليس للإنسان أي دور في إيجادها، مثل تنوع أشكال سطح الأرض في مناطق الجبال والسهول والوديان والبحيرات والسواحل والمياه المعدنية والأنهار والشلالات يضاف إلى ذلك تنوع الحياة النباتية والحيوانية والذي يشكل إضافة نوعية للمشهد السياحي ليصبح أكثر إثارة في تشكيل وتنشيط الظاهرة ألسياحية إذ ان كل هذا التنوع بالمظاهر الطبيعية متوفرة في اقليم كوردستان بجبالها ووديانها والعيون والانهار الطبيعية ...والخ. كما تؤثر الظواهر الطبيعية على درجة الجذب السياحي ويمتد تأثيرها على نوعية الطلب السياحي. وتلعب الموارد الطبيعية دورا بارزا في عملية التنمية السياحية، وكما تلعب دورا مهما في توفير الخدمات الأساسية للسياح وتلبية احتياجاتهم المختلفة التي يقصدونها من زيارة الموقع السياحي (العجلوني، 2017: 2162).

- مقومات البيئة الاصطناعية: ويقصد بها كل ما يمكن ان يشيده الانسان في الحيز والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه والذي يجسد علاقة التبادل بين المورد البيئي والانسان وهي تتمثل في:
  - الأماكن والمناطق ذات الأهمية الاثرية والتاريخية والدينية.
  - مشاريع البنى التحتية كالمولدات الكهربائية، والمجاري المائية، وشبكات الطرق.. والخ.
  - مشاريع البنية الفوقية والمتمثلة في المظاهر العمرانية والحضارية الحديثة كالمدن والقرى السياحية والمتنزهات والحدائق العمومية والمحميات الطبيعية والمستشفيات والفنادق.... والخ.

2.4: المقومات غير الطبيعية

تشمل الحياة الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد والفولكلور والصناعات اليدوية والطقوس الدينية وألوان الأطعمة المحلية والفنون بأنواعها، وأنماط الحياة بتنوعها والآثار الطرز المعمارية والتاريخية للمدن والضواحي. ويشمل الخدمات والتسهيلات السياحية كسهولة الوصول للمكان السياحي، والبنية الأساسية والتي تتمثل في شبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والجاذبات التي تعتمد على وجود المناسبات والمهرجانات الوطنية. ويمكن تقسيم المقومات البشرية غير الطبيعية إلى المقومات الخدمية والتشريعية والمجال الأمني بالإضافة إلى المعالم التاريخية والأثرية التي تتمتع به محافظة دهوك.

5. واقع ومعوقات الاستثمار السياحي في اقليم كوردستان (محافظة دهوك أنموذجاً)

1.5 معوقات الاستثمار السياحي في محافظة دهوك

إن القطاع السياحي في محافظة دهوك تمتع بمقومات طبيعية وغير طبيعية في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لغرض اقامة المشاريع السياحية الاستراتيجية والمساهمة في إنشاء وتطوير هيكل الاقتصاد المحلي وزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هنالك الكثير من المشاكل والمعوقات تحد من النهوض بهذا القطاع الحيوي، وأبرزها المشاكل الإدارية والبيروقراطية في الأداء الحكومي التي تشكل أعباءً إضافية على المستثمرين.

وبشكل عام، أن القطاع السياحي في دهوك كجزء من اقليم كوردستان العراق واجه عدة عقبات ومشاكل أدت إلى تقلص دور هذا القطاع في تحقيق التنمية وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي، وهنا نذكر أهم المعوقات امام الاستثمار السياحي في محافظة دهوك، منها:

- الاوضاع الأمنية التي تشكل العامل الأبرز في جانب معوقات التطوير بحكم وجود الصراعات المسلحة بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكوردستاني في المناطق الجبلية لمحافظة دهوك، فضلاً عن الأثار الجانبية للحروب والصراعات المستمرة التي طالت معظم الاماكن السياحية وابتعاده أو خروجه من دائرة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع بقية دول العالم الامر الذي انعكس سلباً على هذا القطاع الحيوي (علي، 2018: 335).
- العوائق الادارية والتنظيمية التي تتمثل بتفشي البيروقراطية وبطء العمل الاداري وصعوبة فهم الموظف المعني لتفاصيل طلب المنشأة، والفساد الاداري وغياب الشفافية بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة وعدم الدقة فيها (زين، 2005: 139-141).
- الافتقار إلى التخطيط السياحي السليم وتهيئة المواقع الثقافية والطبيعية وتنميتها وتطويرها، ومن ثم عرضها للمستثمرين في القطاع الخاص، وقلة الخبرات الوطنية ودراسات الجدوى الاستثمار في مجال القطاع السياحي، مما أدى إلى تأخر جذب المستثمرين المحليين (الزهراني، 2008: 24-25). إن وجود الشفافية والتخطيط السليم في الاقتصاد مسالة في غاية الاهمية لأن هدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه ويكون ذلك بعلمه بالعمليات السابقة لعملية للاستثمار واللاحقة بحكم ان الاستثمار في الاصول الثابتة تعد عملية طويلة الامد وتستمر لفترات طويلة من الزمن (بولعيد، 2006: 86).
- نقص البنى التحتية وشبكات الطرق العصرية والتقنيات ومشاكل القطاع الخاص الناجمة عن عدم اكتمال او ضعف منظومة القوانين الاقتصادية في المحافظة، مع الإشارة الى حاجة هذا القطاع الحيوي من تسهيلات حكومية ودعم وتفاعل لغرض العمل في مشاريع إنتاجية بهدف تطوير العمل السياحي ودعم الاقتصاد الوطني (مجلس النواب، 2014: 7-9).
- ندرة تمويل الاستثمار السياحي في اقامة المشاريع السياحية بالمحافظة، فعدم توفر راس المال يقف عائقاً أساسياً للاستثمار في القطاع السياحي، حيث تفتقر كثير من الدول النامية، لوجود قنوات مناسبة لتمويل المشروعات التنموية في مجال القطاع السياحي (الزهراني، مصدر سابق: 24-25).

نستنتج هنا أن محافظة دهوك تفتقر إلى البنى التحتية والمرافق الاساسية كالطرق والاتصالات والصرف الصحي للنهوض بالقطاع السياحي، بالإضافة إلى نقص الواضح للتخصيصات المالية والبيانات والمعلومات المتعلقة بالسياحة، وتواضح نوعية الشركات التي تعمل في هذا القطاع وقلة برامج التدريب السياحي وغياب الخبرات والمؤهلات البشرية وغياب الثقافة العامة والوعي السياحي لدى أفراد المجتمع المحلي.

2.5 تحليل واقع الاستثمار السياحي في محافظة دهوك

يتمتع محافظة دهوك بالموارد الاقتصادية كبيرة ومتنوعة تسمح لها باستغلالها في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية في مختلف المجالات. إذ تم تشريع قانون خاص بالاستثمار رقم (4) للسنة 2006 في اقليم كوردستان لغرض تشجيع جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية إلى القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي ودعم القطاع الخاص والحرية الاقتصادية. إذ يعتبر إقليم كردستان ومحافظة دهوك من المناطق السياحية الواعدة والوجهة السياحية المفضلة للسياح خصوصاً على المستوى المحلي العراقي طوال السنة. حيث تكون درجات الحرارة في الصيف معتدلة وتساقط الثلوج في فصل الشتاء. وتمتع المناطق الجبلية بمناظر خلابة وطقس معتدل. كما يعتبر الإقليم وجهة سياحية لسكان المناطق الحدودية من تركيا وإيران التي يرتبط أهاليها بروابط وعلاقات اجتماعية مع سكان الإقليم.

وشهدت القطاع السياحي في إقليم كوردستان نمو مستمراً خلال مدة الدراسة، ويعتبر سنة 2013 بمثابة العام الذهبي للسياحة، حيث زار إقليم كوردستان 2.952 مليون سائح. ولكن بسبب تردي الاوضاع الامنية سنة 2014 وتفاقم الأزمة المالية وانخفاض اسعار النفط والتوترات بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كوردستان، أدى إلى تراجع عدد السائحين في تلك السنة بنسبة 48.2% مقارنة بسنة 2013. وكان سنة 2015 أسوأ السنوات بالنسبة لقطاع السياحة حيث زار إقليم كوردستان 782 ألف سائح فقط. بينما شهد فيما بعد نوعاً من الانتعاش في هذا القطاع. حيث أن 1.6 مليون سائح توافدوا على الإقليم في سنة 2016 وارتفع هذا العدد في سنة 2017 إلى 2.5 مليون ومن ثم إلى حوالي ثلاثة ملايين سائح في سنة 2018 (الهيئة العامة للسياحة، 2019).

وحسب البيانات الرسمية الصادرة من هيئة الاستثمار في الاقليم، جاءت محافظة دهوك بالمرتبة الثالثة بعد اربيل والسليمانية من حيث عدد المشاريع المنفذة ورؤوس الاموال المستثمرة. إذ بلغت عدد المشاريع الاستثمارية فيها (239) مشروعاً وبحجم رأس المال المستثمر بلغ (6.473.917.604) مليار دولار خلال مدة الدراسة. حيث سجلت سنة 2012 اعلى عدد من المشاريع المستثمرة بـ (44) مشروعاً ومن ثم (35) مشروعاً سنة 2013. ويعزى السبب إلى توجهات حكومة اقليم كوردستان لغرض تطوير البنى التحتية وإحداث التنمية من خلال استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب لاستثمار اموالهم في المشاريع التنموية. إلا انه حصلت تراجعاً في المشاريع المستثمرة بعد سنة 2014 بسبب تدهور الاوضاع الامنية والعلاقات بين المركز والاقليم بالإضافة إلى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية (الجدول 1).

كما يتبين من الجدول ان حجم الاستثمار السياحي في دهوك ارتفع إلى (61788462) و(20675000) مليون دولار في سنوات 2007 و2008 على التوالي. وسجلت اعلى مستوى له في سنة 2013 حيث بلغت نحو (130109036) دولار. ولكن انخفض الاستثمار السياحي في الاقليم بشكل عام وفي محافظة دهوك بشكل خاص خلال المدة (2014 ـ2018) بسبب تدهور الاستقرار السياسي والاوضاع الامنية بعد الحرب ضد الارهاب وظهور الخلافات المالية بين المركز والإقليم وقطع حصة الاقليم من الموازنة العامة، بالإضافة إلى انخفاض اسعار النفط وتفاقم الازمة المالية والاقتصادية.

على الرغم من وجود قوانين تشجع الاستثمار الاجنبي في اقليم كوردستان ودورها في جذب الشركات الاجنبية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية منها قانون رقم (4) لسنة 2006 الذي قدم تسهيلات عديدة للمستثمرين الاجانب لتشجيعهم على الاستثمار، إلا أن القطاع السياحي في اقليم كوردستان تعاني من قلة رؤوس الاموال المستثمرة في هذا القطاع، والسبب يعود إلى خصوصية الاستثمار

جدول (1) عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة في محافظة دهوك والمساحة المخصصة للمشاريع خلال المدة (2007-2018)

ت	السنوات	عدد المشاريع	المشاريع %	راس المال المستثمر ($)	الاستثمار السياحي ($)	راس المال %	المساحة م^2	نسبة المساحة م^2
1	2007	3	1.26	71.788.462	61788462	1.11	37.559	0.11
2	2008	10	4.18	392.955.225	20675000	6.07	2.085.828	6.11
3	2009	14	5.86	295.866.092	10000000	4.57	2.075.967	6.08
4	2010	16	6.69	806.678.041	4184582	12.46	1.516.324	4.44
5	2011	26	10.88	520.285.083	13368444	8.04	2.190.832	6.41
6	2012	44	18.41	964.222.139	82636634	14.89	3.870.123	11.33
7	2013	35	14.64	1.682.106.380	1.3E+08	25.98	1.954.751	5.72
8	2014	33	13.81	329.927.271	89515044	5.1	1.504.656	4.4
9	2015	10	4.18	899.193.338	934426	13.89	729.436	2.13
10	2016	17	7.11	183.705.350	9796948	2.84	649.666	1.9
11	2017	19	7.95	279.915.937	4545151	4.32	16.608.734	48.61
12	2018	12	5.02	48.274.286	3616330	0.75	941.764	2.76
13	**المجموع**	**239**		**6.473.917.604**			**34.165.639**	

المصدر: البيانات من عمل وتدوين الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاستثمار في دهوك، عدد المشاريع حسب القطاعات والسنوات للمدة 2006 -2018، منشورات مديرية البحوث والمعلومات، 2019.

الاجنبي الذي يحتاج إلى قطاع مصرفي متطور والبنوك الدولية حتى يحقق الثقة عند المستثمرين لإنشاء المشاريع الكبيرة، مما يساعد على تنمية القطاع السياحي بشكل أفضل من خلال توفير الارضية المناسبة له، بالرغم من أن حركة الاستثمار في السنوات الأخيرة شهدت تطورا ملحوظا في عموم مدن إقليم كردستان العراق ومن ضمنها محافظة دهوك من خلال زيادة عدد الشركات العاملة. بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية التي توافدت للاستثمار في الإقليم قد تزايدت بشكل ملحوظ خصوصاً في مجال الصناعات النفطية بعد قدوم كبريات الشركات العالمية للاستثمار في الإقليم. إلا انه لم تنفذ في محافظة دهوك سوى (10) مشاريع براس المال الاجنبي والتي تقدر بـ (1.335.012.459) دولار أمريكي بنسبة (4.1%) من مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في المحافظة خلال مدة الدراسة. في حين احتل الاستثمار المحلي نسبة 92.4% من مجموع الاموال المستثمرة (الجدول 2).

جدول (2) عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة في دهوك حسب نوعية المشاريع خلال المدة (2018-2007)

ت	نوعية المشاريع	عدد المشاريع	نسب المشاريع %	راس المال المستثمر ($)	نسبة راس المال %	المساحة م2	نسبة المساحة م2
1	المشترك	8	3.35	691.091.072	10.67	2.655.693	7.77
2	المحلي	221	92.47	4.448.812.073	68.71	29.956.032	87.68
3	الأجنبي	10	4.18	1.335.012.459	20.62	1.553.915	4.55
	المجموع	239		6.474.917.604		34.165.639	

المصدر: البيانات من عمل وتدوين الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاستثمار في دهوك، عدد المشاريع حسب القطاعات والسنوات للفترة 2006 -2018، منشورات مديرية البحوث والمعلومات، 2019.

ويتضح من الجدول (3)، أن هناك تفاوتاً في توزيع عدد ونسب المشاريع المجازة والمنجزة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في محافظة دهوك. بالرغم من أن محافظة دهوك تأتي بالمرتبة الثانية على مستوى اقليم كوردستان بخصوص عدد المشاريع السياحية المجازة والمنفذة خلال مدة البحث لما تتمتع بإمكانات سياحية جيدة يمكن استثمارها لغرض زيادة الطلب السياحي وجذب رؤوس الاموال إلى هذه المحافظة. وعلى المستوى المحلي، جاء القطاع السياحي بالمرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع الاستثمارية بعد المشاريع الموجهة نحو القطاع الصناعي. إذ بلغ عدد المشاريع الموجهة نحو القطاع السياحي (54) مشروعاً مما يعني أن تطوير القطاع السياحي في كوردستان يحتاج إلى تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي فيها، وتوفير الأمن وبناء المرافق السياحية وتطويرها لتأهيلها لاستقبال العدد المتزايد من السياح. وبالمقابل جاء القطاع الصناعي بالمرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع التي سجلت (62) مشروعاً استثمارياً، فيما اتى القطاع التجاري والاسكان بالمرتبة الثالثة والرابعة بـ (39) و(35) مشروعاً على التوالي (انظر الجدول 3).

جدول (3) عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة في دهوك حسب القطاعات خلال المدة (2007-2018)

ت	القطاعات	عدد المشاريع	نسب المشاريع %	راس المال المستثمر ($)	نسبة راس المال %	المساحة م2	نسبة المساحة م2
1	الإسكان	35	14.64	2.071.557.859	31.99	7.766.254	22.18
2	التجارة	39	16.32	442.424.920	6.83	1.427.711	4.18
3	البنوك	1	0.42	2.890.000	0.04	1.295	0
4	الصحة	13	5.44	72.686.464	1.12	48.878	0.14
5	الصناعة	62	25.94	2.258.756.095	34.88	2.201.209	6.44
6	الخدمات	1	0.42	62.754.233	0.97	690.5	2.02
7	السياحة	54	22.59	853.629.342	13.18	4.842.008	14.17
8	التعليم	11	4.6	57.980.202	0.9	102.42	0.3
9	الزراعة	9	3.77	573.640.940	8.86	16.661.042	48.77
10	الرياضة	14	5.86	78.587.549	1.21	424.324	1.24
	المجموع	239		6.474.917.604		34.165.639	

المصدر: البيانات من عمل وتدوين الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاستثمار في دهوك، عدد المشاريع حسب القطاعات والسنوات للفترة 2006 -2018، منشورات مديرية البحوث والمعلومات، 2019.

نستنتج مما سبق ان مساهمة الاستثمار الاجنبي في اقليم كوردستان وخصوصاً في محافظة دهوك خلال مدة الدراسة كان متواضعاً، إذ كان الجزء الاكبر من الاستثمارات كانت محلية ويرجع السبب إلى تدهور الاستقرار السياسي في اغلب مناطق واقضيه محافظة دهوك، وتفاقم واستمرار الازمة المالية والاقتصادية وتدهور العلاقات الاقتصادية بين العراق واقليم كوردستان، وضعف تخطيط للمشاريع السياحية، بالإضافة إلى عدم وجود رؤية استراتيجية في الاقليم للنهوض بالقطاع السياحي، وضعف النظام لمصرفي بشكل يحقق ثقة المستثمرين بالمناخ الاستثماري، بشكل جعل من قطاع السياحة قطاعاً حيوياً تزيد من مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لإقليم كوردستان.

6. الاستنتاجات والمقترحات

1.6 الاستنتاجات

- ان الاستثمار السياحي جزء لا يتجزأ من عملية الاستثمار الكلي وتعد خطوة مهمة لتنويع مصادر وموارد الاقليم الاقتصادية على جانب القطاعات الاخرى لما يتمتع به الاقليم من الامن والاستقرار.
- لا يمكن حصر الاستثمار السياحي بجانب العرض فقط، لأنه تعد سلسلة عمليات مركبة وهادفة إلى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي وتحقيق اهداف التنمية السياحية لكي تتلاءم مع الطلب المتوقع، وهذا ما يستلزم تعزيز العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- يتأثر الاستثمار السياحي بجملة من المحددات التي تؤثر في الأداء، والاستثمار في هذا القطاع الحيوي منها الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعتبر من أهم العوامل المشجعة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاعات الاقتصادية.
- يتمتع محافظة دهوك بكافة المقومات الطبيعية وغير الطبيعية التي تشمل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، والمقومات البشرية والبيئية والمعالم التاريخية والثقافية، إلا أنها تفتقر الى الدعم الحكومي وتخلف البنى التحتية واللوائح التنظيمية الضرورية لجذب الاستثمارات ورؤوس الاموال إلى هذا القطاع.
- يواجه القطاع السياحي في اقليم كوردستان بشكل عام ومحافظة دهوك بشكل خاص العديد من المعوقات ومشاكل أدت إلى تقلص دور هذا القطاع في تحقيق التنمية وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي، ومن تلك المعوقات الاوضاع السياسية الغير مستقرة والعوائق الادارية والتنظيمية وغياب الشفافية وتفشي الفساد في كافة الجوانب، بالإضافة إلى الافتقار

للتخطيط السياحي السليم وتهيئة المواقع الثقافية والطبيعية وتنميتها وتطويرها.

- بالرغم من تمتع محافظة دهوك بجملة من المقومات اللازمة لتشجيع الاستثمار السياحي، إلا أنها جاءت بالمرتبة الثالثة بعد كل من اربيل والسليمانية من حيث عدد المشاريع المنفذة ورؤوس الاموال المستثمرة خصوصاً بعد سنة 2014 نتيجة تدهور الاوضاع الامنية والعلاقات بين المركز والاقليم وبالإضافة إلى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وقطع حصة الاقليم من الموازنة العامة.
- أن القطاع السياحي في اقليم كوردستان يعاني من قلة رؤوس الاموال المستثمرة سواء خصوصاً رؤوس الاموال الاجنبية لأنها يحتاج إلى قطاع مصرفي متطور والبنوك الدولية حتى يحقق الثقة عند المستثمرين لإنشاء المشاريع الكبيرة.

2.6 المقترحات

- ضرورة تشجيع وتوجيه الاستثمارات نحو القطاع السياحي نظراً لوجود كافة مقومات السياحية في الاقليم بشكل يساهم في زيادة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مع تشجيع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الاخرى نظراً لوجود الترابطات الامامية والخلفية بين كلفة هذه القطاعات والحد من الاعتماد على القطاع النفطي.
- تشجيع الاستثمار الاجنبي في اقليم كوردستان والاستفادة من خبرة الشركات العالمية والرائدة في اقامة المشاريع السياحية مع توفير وتأمين كافة الحوافز والضمانات والامتيازات القانونية لها.
- إصلاح مكامن الخلل في البنية التحتية للسياحة في الإقليم ومحافظة دهوك من أجل تطوير القطاع السياحي، إذ أن زيادة مستوى الاستثمارات في القطاع السياحي غير مجدية بدون وجود دعم وتعزيز الاستثمار في البنى التحتية الاساسية وتطوير أنظمة الاتصالات والانظمة المصرفية بالاستفادة من تجارب عالمية ناجحة والثورة المعلوماتية لترويج المنتوج وزيادة الطلب السياحي.
- ضرورة وجود رؤية واستراتيجية حكومية لدعم القطاع السياحة بوصفها إحدى القطاعات الاقتصادية المهمة، واستغلال كافة الموارد والمقومات الطبيعية والبشرية من اجل دعم هذا القطاع والاستثمار فيه.
- تشجيع الاستثمار السياحي في محافظة دهوك لكونها تمتلك كافة المقومات السياحية والبيئة الملائمة وفي كافة مناطقها خصوصاً عرف هذه المحافظة بعاصمة للسياحة في اقليم كوردستان، وتأمين الانفتاح المجتمعي على الثقافة السياحية الذي يعد إحدى ركائز تطوير القطاع السياحي.
- يتطلب من الحكومة أن تشجع الشركات المحلية والاجنبية للاستثمار في مشاريع المدن السياحية والفنادق في المحافظة مع تقديم كافة التسهيلات الادارية والحوافز القانونية والاعفاءات الضريبية لهم.

7. المصادر

1.7 المصادر العربية

1.1.7 الكتب

1. البنا، محمد (1998)، اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، جامعة المنوفية، مصر.
2. الجلاد، احمد (2001)، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
3. الحناوي، محمد (2000)، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية ـ مصر.

2.1.7 الرسائل والاطاريح

1. بولص، عامر (1989)، قرارات الاستثمار وأثره على التنمية المالية لنشاط قطاع السياحة المختلط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
2. الدباغ، محمد (1981)، الاستثمار السياحي وأثره في التنمية الاقتصادية للفترة 1968-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
3. سعيدة، السائح واخرون، 2018، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاستثمار السياحي ـ دراسة حالة الجزائر للفترة 2006 /2016، رسالة ماجستير منشورة، جامعة شهيد لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، الجزائر.
4. عبد القادر، عوينان (2013)، السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات (2000 ـ 2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر.
5. نسرين، بوزاهر (2006)، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

3.1.7 البحوث والدوريات

1. أبو رمان، أسعد حماد موسى وآخرون (2013)، الوعي السياحي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الأردن: دراسة تحليلية ميدانية، مجلة

(تنمية الرافدين)، المجلد (35)، العدد (111)، العراق.

2. بولعيد، بلعوج (2006)، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (2)، العدد (4)، الجزائر.

3. حكيمة، نعيمي وآخرون (2017)، بلورة الوعي السياحي كأحد سبل لتنمية السياحة المستدامة، مجلة دفاتر بوادكس، العدد (8)، الجزائر.

4. الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن (2008)، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، مركز معلومات والأبحاث السياحية، بحث من الانترنت، السعودية، الرابط: https://fac.ksu.edu.sa

5. زين، منصوري (2005)، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (2)، الجزائر.

6. السخاوي، محمود فوزي احمد وآخرون (2012)، أثر الاستثمار السياحي عل تنوع المنتج السياحي، جامعة المنوفية، كلية السياحة والفنادق، مصر.

7. السعيد، صالح وآخرون (2018)، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد (2) (2)، الجزائر.

8. سعيدي، يحيى وآخرون (2013)، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية ـ حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، العراق.

9. شبر، الهام خضير عباس (2016-2017)، محاضرات في الاستثمار السياحي، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية، للسنة الدراسية 2016-2017، العراق.

10. العجلوني، عبد الله وآخرون (2017)، مقومات الجذب السياحي وضوابطه الشرعية: حالة المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، المجلد 31 (12)، السعودية.

11. علي، خالد ولي (2018)، اثر الإرهاب على القطاع السياحي (إقليم كوردستان العراق أنموذجاً)، مجلة جامعة كرميان، المجلد (5)، العدد (1)، العراق.

12. مجلس النواب العراقي (2014)، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دائرة البحوث ـقسم البحوث، العراق، على الرابط: http://parliament.iq

13. محمد، حاكم محسن (2014)، دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي ـ دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء، بحث منشور في موقع جامع أهل البيت، العراق.

14. مراد، زايد وآخرون (2018)، الاستثمار السياحي...تحليل الوضع الدولي وصعوبات بيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (07)، العدد (05)، ـ الجزائر.

15. مراد، زايد وآخرون (2018)، الاستثمار السياحي: تحليل الوضع الدولي وصعوبات بيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (5)، الجزائر.

16. معراج، هواري (2004)، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة (الباحث)، عدد (1)، الجزائر.

17. مكاوي، مصطفى احمد السيد (2014)، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية ـ الأهمية والتحديات ورؤية التطوير، سلسلة منشورات مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد (193)، الطبعة الأولى، الامارات.

18. يدو محمد وبخاري سمية (2014)، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر.

4.1.7 التقارير الرسمية

1. هيئة الاستثمار في دهوك، عدد المشاريع حسب القطاعات والسنوات للفترة 2006 - 2018، منشورات مديرية البحوث والمعلومات، 2019.

2.7 المصادر الانكليزية

1. Dressler, J. & Burns, M. (2004), Economic Stability, Seven Reports on the Identification of Rural Indicators for Rural Communities, The Canadian Rural Revitalization Foundation, New Rural Economy Project, Phase 2 (NRE2).
2. Driml, S. et al (2010), Tourism investment in Australia: a scoping study, National Library of Australia Cataloguing-in-Publication Entry, URL: https://sustain.pata.org.
3. Feenstra, D.W & Wong, H., (2000), Economic and Accounting Rates of Return, SOM-theme E Financial markets and institutions, Core University, UK, URL: https://core.ac.uk/download/pdf/6909213.pdf
4. Hausmann, R. (1996), Securing Stability and Growth in Latin America, OECD: Paris.
5. Nawaz, M. A. & Hassan, S., (2016), Investment and Tourism: Insights from the Literature, International Journal of Economic Perspectives, Vol. 10, Iss 4.
6. O'Sullivan, V. and C. M. Hall. (1996). Tourism, Political instability and violence. In A. Pizam and Y. Mansfeld (eds.) Tourism, Crime and International Security Issues. London: John Wiley & Sons Ltd, UK.
7. Ozpence, A. I., (2017), Economic Stability and Growth: The Case of Turkey, Macrothink institute, Research in Applied Economics, Vol. 9, No. 3.
8. Sarah JR. R., (2025), Political Instability and its Effects on Tourism, Victoria University, Australia, URL: https://www.besteducationnetwork.org.
9. Shonchoy A. S and Tsubota K., (2014). Economic Impact of Political Protests (Strikes) on Firms: Evidence from Bangladesh, Institute of Developing Economies-JETRO, IDE DISCUSSION PAPER No. 523, URL: https://www.ide.go.jp